A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بإدارة مصايد الأسماك

الدورة الأولى

15 – 18 يناير/كانون الثاني 2024

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في سياق الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك

الموجز

تعيد هذه الوثيقة النظر في مصطلح "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" لأنّ فهم كلّ مكوّن من مكوناته، وتقديم تعريف عملي لكل من هذه المكونات يُشكّلان خطوة هامة نحو اتخاذ إجراءات مصمّمة حسب الحاجة لتحسين إدارة مصايد الأسماك. وتُبرز هذه الوثيقة أيضًا العمل الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة لوضع منهجيات ومؤشرات من أجل تقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتأثيره، كما تستعرض الأدوار والمتطلبات المتعلقة بعمليات الرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ في إدارة مصايد الأسماك. وتُناقش الاحتياجات في مجال تنمية القدرات لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتُقدّم تقريرًا موجزًا عن المساعدة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

إنّ اللجنة الفرعية مدعوةٌ إلى القيام بما يلي:

- مناقشة المكونات الثلاثة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومناقشة تأثيرها على تحقيق استدامة مصايد الأسماك؛
- والإحاطة علمًا بالتقدّم المحرز في إصدار توجيهات للأعضاء بشأن المنهجيات والمؤشرات لتقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتأثيره، والتشجيع على تطبيقها؛

- وتحديد الإجراءات الرئيسية لتعزيز آليات الرصد والمراقبة والإشراف الفعالة من حيث التكلفة والمبتكرة والمكيّفة من أجل إدارة مصـــايد الأسماك بشـــكل فعّال، فضـــلًا عن برامج الإنفاذ الفعالة لضـــمان الامتثال لهذه الإجراءات؛
- ومناقشـــة التحديات التي يواجهها الأعضـــاء في مكافحة الصـــيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وفقًا للمعايير والمتطلبات الدولية، والإحاطة علمًا بالاحتياجات في مجال تنمية القدرات في هذا الصدد.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Matthew Camilleri
مسؤول أوّل عن مصايد الأسماك
مدير العمليات العالمية والإقليمية لمصايد الأسماك
البريد الإلكتروني: Matthew.Camilleri@fao.org

أولًا– إعادة النظر في مصطلحات "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم"

1- تكتسي مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جميع أنواع مصايد الأسماك، بما في ذلك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، أهمية بالغة لأنّ هذا النوع من الصيد يقوّض الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لإدارة مصايد الأسماك بطريقة فعّالة.[1] وتؤكّد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد[2] والصكوك الدولية ذات الصلة باستمرار على الحاجة إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم – وهو مصطلح مركّب يصف الأفعال وأوجه التقصير الخفيّة التي تعتبر خبيثة، وتهدد الاستخدام المستدام للموارد، وتقوّض سلامة النظم الإيكولوجية والاقتصادات، وتُضرّ بسبل العيش التي تعتمد على مصايد الأسماك وتعرض للخطر الأمن الغذائي والتغذية. ويؤكّد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة[3] ومقصداه 14-4 و14-6 على التزام الدول بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وبالتالي المساهمة في حفظ المحيطات والموارد المائية واستخدامها استخدامًا مستدامًا. وعلى الرغم من استخدام مصطلح "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" المتعارف عليه استخدامًا واسع النطاق وطويل الأمد في التسميات العالمية لمصايد الأسماك، فغالبًا ما يقتصر تطبيق هذا المصطلح على الطابع غير القانوني (أي انتهاك قوانين مصايد الأسماك) في حين أنّ الصيد دون إبلاغ ودون تنظيم يشكّل في كثير من الأحيان مصدر قلق أكبر يتمّ تجاهله. وإنّ فهم كلّ مكوّن من مكوّنات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتقديم تعريف عملي لها يُشكّلان خطوة هامة نحو اتخاذ إجراءات مصمّمة حسب الحاجة لتحسين إدارة مصايد الأسماك، لا سيما بالنظر إلى خصوصيات النظم الوطنية القانونية والإدارية والمؤسسية والتشغيلية والمتعلقة بالحوكمة.

2- وقد تبدو المكوّنات الثلاثة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم واضحة، ولكنّ إلقاء نظرة فاحصة عليها يكشف عن طبيعتها الواسعة والمعقّدة والمتداخلة. فالإشارة إلى "صيد الأسماك" تعني أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يتعلق بأنشطة صيد الأسماك. ولكن مصطلح "**الصيد دون إبلاغ**" ليس، بمعناها الضيّق، من أنشطة صيد الأسماك لأنه يُشير إلى عدم الإبلاغ عن موقع الصيد وتاريخه وتوقيته، أو إلى الإبلاغ الخاطئ عنه، بالإضافة إلى عدم الإبلاغ عن كمية المصيد (أي المصيد غير المرغوب فيه) وأنواعه. وفي هذا الصدد، اقترح Tsamenyi وآخرون[4] إعادة صياغة مصطلح "الصيد دون إبلاغ" على النحو التالي: "عدم الإبلاغ عن نشاط الصيد" (أي عدم الإبلاغ عن موقع الصيد وتاريخه وتوقيته) و"عدم الإبلاغ عن المصيد" أو "نقص الإبلاغ عن المصيد" أو "الإبلاغ الخاطئ عن المصيد". وسيُمكّن ذلك من اتخاذ إجراءات محدّدة الأهداف لمكافحة هذه الأشكال الأربعة المنفصلة من "الصيد دون إبلاغ"، من خلال البدء بتنظيمها. وثمّة خصائص أخرى متعلقة بمصطلح "الصيد دون إبلاغ"، وهي على سبيل المثال، عدم الإبلاغ أو نقص الإبلاغ عن نشاط الصيد أو المصيد بما يتعارض مع القوانين المعمول بها، حيث تُعتبر هذه الأحداث أيضًا، من

[1] تُعرّف الإدارة الفعّالة لمصايد الأسماك على أنّها "العملية المدمجة لتجميع المعلومات وتحليلها وتخطيطها والاستشارات المتعلقة بها واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد والتكوين والتنفيذ، مع استخدام فرض اللوائح أو القواعد التي تحكم أنشطة المصايد في حالة الضرورة من أجل ضمان الإنتاجية المستمرة للموارد وتنفيذ أهداف المصايد الأخرى." الخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد رقم 4. روما، منظمة الأغذية والزراعة (الصفحة 82 في النسخة الإنكليزية).

[2] https://www.fao.org/3/v9878a/v9878a.pdf.

[3] https://sdgs.un.org/2030agenda.

[4] https://www.fao.org/3/i5028e/i5028e.pdf.

منظور فني، "صيدًا غير قانوني" في آن واحد. ويتمّ تطبيق إجراءات الإنفاذ في هذه الحالة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يتم وصف هذه الأنشطة على أنها تنتهك القانون، فيمكن اعتبارها أيضًا في نفس الوقت من "الصيد دون تنظيم".

3- ويمكن اعتبار **"الصيد دون تنظيم"** حالة من حالات إخفاق الحوكمة، أي الأنشطة غير المنظمة أو تلك التي تُنفّذ دون إطار حوكمة خاص بمصايد الأسماك.[5] وهذا يربط "الصيد دون تنظيم" بالحالات التي لا تتوفر فيها لوائح تنظيمية. ويتطلّب ذلك بطبيعة الحال من السلطات الإدارية اتخاذ إجراءات تنظيمية، بما في ذلك وضع الأطر السياساتية والقانونية المناسبة. وعند اتخاذ إجراءات إدارية أو تنظيمية في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، يجب توخي الحذر بحيث تتم مراعاة الإدارة أو الحوكمة غير الرسمية من خلال الممارسات أو التقاليد العرفية أو التنظيم الذاتي، ولا سيما من قبل الشعوب الأصلية ومجتمعات الصيد المحلية.

4- ومصطلح **"الصيد غير القانوني"** هو أبسط مكوّن من المكوّنات الثلاثة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي يمكن فهمها. وهو يعني ببساطة القيام بأعمال الصيد والأنشطة ذات الصلة بما يتعارض مع القوانين المعمول بها. وعندما يتواصل هذا النوع من الصيد، ينبغي اتخاذ إجراءات الإنفاذ المناسبة أو معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم إنفاذ القوانين أو عدم فعاليتها، بما في ذلك زيادة العقوبات التي تُفرض على الانتهاكات الجسيمة أو بناء القدرات على التحقيق في الانتهاكات ومعالجة عدم الامتثال لها ومقاضاتها.

5- ويُساعد توضيح معنى مصطلح "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" على الحصول على تقييم أفضل أو أكثر واقعية لحجم هذا النوع من الصيد وتأثيره. وقد يكشف هذا التقييم عن المجالات أو الأنواع المهمة لمصايد الأسماك، ونوع التدخلات التي ينبغي القيام بها كأولوية وموقعها، ويشير إلى التحديات التي يمكن استهدافها في الوقت نفسه من خلال تعزيز الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية والتشغيلية، بما في ذلك نظم الرصد والمراقبة والإشراف ونظم تبادل المعلومات والإنفاذ من أجل إدارة مصايد الأسماك بشكل مستدام.

ثانيًا– تقييم حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتأثيره

6- بدأت المنظمة تعمل على وضع أساليب لتقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم منذ فبراير/شباط 2015،[6] حينما عقدت حلقة عمل لفريق من الخبراء خارج روما لمدة ثلاثة أيام. وكان الباعث على تنظيم حلقة العمل هذه هو التقديرات العالمية لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتي كانت تجتذب اهتمامًا واسع النطاق، بما في ذلك تقدير عالمي للصيد غير القانوني دون إبلاغ[7] (الذي يتراوح بين 11 و26 مليون طن من المصيد، بقيمة سنوية تتراوح بين 10 و23.5 مليارات دولار أمريكي للفترة 2000–2003). وأقرّت حلقة العمل بأهمية وضع أساليب موحدة من شأنها أن تدعم الجهود الجارية لوضع تقديرات جديدة ومحدّثة لمختلف الأقاليم والأنواع ومصايد الأسماك. ولكن جرت مناقشات مستفيضة بشأن ما ينبغي أن تتضمنه التقديرات المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما إذا كانت هذه الممارسة مجدية أو حتى مفيدة، بالنظر إلى البيانات والقدرات التحليلية المتاحة لمعظم مصايد الأسماك.

[5] https://www.fao.org/3/i5028e/i5028e.pdf.

[6] https://www.fao.org/3/i5028e/i5028e.pdf.

[7] https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0004570.

7- وكانت النتيجة المباشرة لحلقة العمل هي التكليف بإجراء استعراض للدراسات الحالية لتقييم نقاط قوتها وضعفها على المستوى المنهجي وكذلك إمكانية دمجها في تقديرات عالمية.[8] وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ التقديرات العالمية هي تقريبية بطبيعتها، وعلى الرغم من أنّها مفيدة في مرحلة أولى لزيادة الوعي، فينبغي نقل التركيز إلى تقديرات أصغر نطاقًا للمساعدة في وضع تدابير عملية لإدارة مصايد الأسماك. ومن توجيه الدراسات الإقليمية أو الوطنية أو دون الوطنية المتعلقة بتقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم توجيهًا أفضل، بدأت منظمة الأغذية والزراعة في إعداد سلسلة من *الخطوط التوجيهية الفنية بشأن المنهجيات والمؤشرات المتعلقة بتقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتأثيره*. ويُقدّم المجلد الأول بعنوان "*المبادئ والنُهج*"، المفاهيم والأمثلة الأساسية ويساعد على البدء في تحديد نطاق كيفية إعداد التقديرات.[9] ويصف المجلد الثاني بعنوان "*دليل عملي لإعداد تقديرات*"، نهجًا منطقيًا تدريجيًا من تخطيط الدراسة إلى التنفيذ وعرض النتائج.[10] ويشرح الجزء الثالث بعنوان "*فهرس الأمثلة*"، مصادر البيانات المحددة والخطوات الحسابية المستخدمة في إعداد شتّى أنواع التقديرات.[11]

8- وقد نشأ عدد من الأفكار المتعلقة بفوائد وقيود عمليات تقدير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عن وضع هذه الخطوط التوجيهية الفنية، ثمّ تطوّر بالتزامن معها. **وتتمثّل الفكرة الأولى في أنّ التقديرات أيًّا كان نطاقها (عالميًا أو إقليميًا أو وطنيًا أو محليًا) قد تكون مفيدة في لفت الانتباه إلى مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ولكنها قد لا تساعد السلطات في تصميم التدابير المضادة وتقييم أدائها**. وينطبق ذلك بشكل خاص على بعض المنهجيات غير التفصيلية والتي لا تتراكم انطلاقًا من أنشطة محددة إلى إجمالي كمية الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد تمّ إقرار هذه الفكرة لأول مرة في حلقة عمل فريق الخبراء، ثمّ تفصيلها في سلسلة الخطوط التوجيهية الفنية وتأكيدها في عدد كبير من الدراسات التقديرية الحديثة.

9- **وتتمثّل الفكرة الثانية في أنّ التقديرات المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا تبعًا للأنشطة التي تشملها، وأنّ مسميات الفئات المقدّرة لا تتطابق تمامًا، في كثير من الحالات، مع المكوّنات الثلاثة لتعريف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم** (والتي تُعتبر في حدّ ذاتها "واسعة النطاق ومعقدة ومتداخلة، انظر القسم السابق). ولا يحدّد العديد من الدراسات بوضوح أي مكوّنات تحاول تقديرها أو تنشئ فئات جديدة تعكس بشكل أفضل برامج الامتثال الخاصة بمصايد الأسماك. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أُجريت عن صيد أسماك التونة في جنوب المحيط الهادئ[12] إلى أنّ معظم أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (89 في المائة) كان مرتبطًا بالإبلاغ الخاطئ، وأنّ نسبة ضئيلة منها كانت مرتبطة بالصيد غير المرخص، أي غير القانوني (5 في المائة). ولكن كما يرد في القسم السابق من هذه الوثيقة، أشارت الدراسة إلى أنّ إسناد صفة المصيد المبلّغ عنه بشكل خاطئ إلى

---

[8] منظمة الأغذية والزراعة. قيد الإعداد. Technical guidelines on methodologies and indicators for the estimation of the magnitude and impact of illegal, unreported and unregulated (IUU) fishing. Volume 3 – A catalog of examples for estimating IUU fishing. (Annex 1 - Review of studies estimating illegal, unreported and unregulated fishing and the methodologies utilized. دراسة أجرتها شركة Poseidon Aquatic Resource Management Ltd بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة في عام 2016).

[9] https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc6434en.

[10] منظمة الأغذية والزراعة. قيد الإعداد. Technical guidelines on methodologies and indicators for the estimation of the magnitude and impact of illegal, unreported and unregulated (IUU) fishing. Volume 2 – A practical guide for delivering an estimate.

[11] منظمة الأغذية والزراعة. قيد الإعداد. Technical guidelines on methodologies and indicators for the estimation of the magnitude and impact of illegal, unreported and unregulated (IUU) fishing. Volume 3 – A catalogue of examples.

[12] https://mragasiapacific.com.au/wp-content/uploads/2021/12/ZN2869-FFA-IUU-2020-Update-final.pdf.

مكوّن محدد من تعريف الصـــيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ليس بالأمر الســـهل، حيث يمكن اعتبار الإبلاغ الخاطئ صيدًا غير قانوني (بدلًا من صيد غير مبلّغ عنه) في حالة حدوثه بما يتنافى مع القوانين المعمول بها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب النظر في التقديرات المنخفضة للصيد غير المرخص (غير القانوني) في مصايد أسماك التونة في جنوب المحيط الهادئ في سياق طبيعتها الصناعية ووجود نظم الرصد والمراقبة والإشراف المتقدمة. وعلى عكس التركيز على الإبلاغ الخاطئ عن مصـــايد أسماك التونة في جنوب المحيط الهادئ، فقد تبيّن أنّ الصـــيد غير القانوني هو المكوّن الذي يُشـــكّل شاغلًا رئيسيًا في دراستين أخريين حديثتين عن مصايد الأسماك البحرية ذات النطاق الصناعي في شمال المحيط الهادئ، والتي تخضع لمراقبة أقل صرامة.[13] وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الصيد غير القانوني يمثل مشكلة كبيرة، لا سيما في المناطق الحدودية للعديد من بلدان آسيا والمحيط الهادئ.[14]

10- وتُشـير **الفكرة الثالثة إلى أنّ التقديرات قد تختلف بسـبب التغيرات في جودة بيانات المدخلات أو كميتها حتى عندما يتم تطبيق الأساليب بشكل متسق مع مرور الوقت، مما يجعل المقارنة بين الدراسات عملية صعبة**. وتعزو الدراسة المتعلقة بمصايد أسماك التونة في المحيط الهادئ المذكورة أعلاه غالبية التغييرات في تقديرات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بين عامي 2016 و2020 إلى التغيرات في توافر مصادر البيانات. ويشير ذلك إلى أنّ حتى المنهجيات المتسقة قد لا تسفر عن تقديرات قابلة للمقارنة مباشرة بين مصايد الأسماك أو على مرّ الزمن. ومؤخرًا، أدّى الإقبال على إجراء هذا النوع من التحليلات المقارنة القابلة للتكرار، إلى جانب صعوبة الحصول على بيانات خاصة بمصايد الأسماك عبر ولايات قضائية متعددة، إلى وضع مؤشر خاص بمخاطر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تمّ تصميمه لتقييم 152 بلدًا بطريقة موحدة.[15] ولكنّ لتحقيق ذلك، يستخدم هذا المؤشر معلومات عامة أو دراسات استقصائية للخبراء، ويستند إلى مقاييس تكون في بعض الأحيان غير حساسة أو ذاتية لتقييم مخاطر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بدلًا من استخدام مقاييس انتشاره الفعلي. وهذا يوضح مثالًا هامًا على المفاضلات المحتملة بين سهولة التطبيق والدقة التقنية عند تحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من الناحية الكمية.

11- وبعد توفير المعلومات المتعلقة بنقاط القوة والضعف التي تنطوي عليها الدراسات التقديرية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يقوم المجلد الأخير من سلسلة الخطوط التوجيهية الفنية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بتحويل التركيز من التقديرات الكمية إلى المؤشرات. وفي حين أنّ تقدير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يمكن أن يُساعد في حشد الرأي العام والإرادة السياسية والتطوير التكنولوجي والموارد المالية اللازمة لتحسين نظم الرصد والمراقبة والإشراف، فإنّ النهج القائم على المؤشرات يركز على مساعدة السلطات المعنية بمصايد الأسماك على استخدام بيانات الرصد والمراقبة والإشراف الخاصة بها من أجل دراسة فعالية تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، وتحديد التهديدات الناشئة وضمان تخصيص الموارد للمجالات الأكثر احتياجًا لها. ويوضّح هذا المجلد الأخير بعنوان "*وضع مؤشرات الأداء واستخدامها لمكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم*"،[16] كيفية استخدام مجموعات البيانات الوطنية

[13] https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0308597X17303998؛
https://www.science.org/doi/10.1126/sciadv.abb1197.

[14] https://www.fao.org/3/cb2640en/cb2640en.pdf.

[15] https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2021/12/IUU-Report-2021.pdf.

[16] منظمة الأغذية والزراعة. قيد الإعداد. Technical guidelines on methodologies and indicators for the estimation of the magnitude and impact of illegal, unreported and unregulated (IUU) fishing. Volume 4 – Developing and Using Indicators of Performance in Fighting IUU Fishing.

الخاصة بالرصد والمراقبة والإشراف لوضع وتتبّع المقاييس التي تُبرز القضايا المحتملة وتُؤدي إلى المزيد من التحليلات، ولكنها لا تُفضي بالضرورة إلى استنتاجات بشأن حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (على سبيل المثال، يمكن أن يكون المؤشر هو عدد عمليات المسافنة غير المصرح بها والمشتبه فيها). وسيساعد إطار المؤشرات الذي تقترحه منظمة الأغذية والزراعة السلطات المعنية بمصايد الأسماك على تصميم مؤشرات الكشف والتغطية والاستثمار الخاصة بها والتي يسهل تجميعها باستخدام أربع دراسات حالة كأمثلة. وبمجرد استكمال مجموعة المؤشرات، يمكن أيضًا استخدامها كلوحة تتبع ووسيلة للتشاور مع أصحاب المصلحة وآلية للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتخطط منظمة الأغذية والزراعة لتطوير أدوات ومناهج من أجل دعم نهج المؤشرات، وتسعى إلى تحديد البلدان المهتمة باختبار هذا النهج من خلال حلقات عمل من المخطط تنظيمها في عام 2024.

ثالثًا– عمليات الرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ

ألف– دور عمليات الرصد والمراقبة والإشراف في إدارة مصايد الأسماك

12- يتطلّب فهم أهمية عمليات الرصد والمراقبة والإشراف ودورها في الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك الإلمام بالمسائل التالية: (أ) ديناميكيات قطاع مصايد الأسماك وتفاعلاته مع البيئة والنظم الإيكولوجية؛ (ب) وأنشطة مصايد الأسماك وخصائصها عبر سلسلة القيمة (أي ما قبل الصيد، وخلاله، وما بعده)؛ (ج) والخصائص الزمانية والمكانية لصيد الأسماك والأنشطة المتعلقة بالصيد. وإنّ اكتساب معرفة تفصيلية بمصايد الأسماك المختلفة بما في ذلك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وجميع أصحاب المصلحة وأدوارهم والطريقة التي يتفاعلون بها، سيساعد أيضًا في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والعمليات والإجراءات المناسبة المتعلقة بعمليات الرصد والمراقبة والإشراف.

13- وتعتمد الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك بشكل كبير على موثوقية المعلومات والبيانات التي تعتبر ضرورية لتقييم المخاطر وصنع القرارات والإدارة التكيفية. ولا تكتفي عمليات الرصد والمراقبة والإشراف بتوفير إطار لجمع هذه المعلومات والبيانات، بل تعزز ثقافة الامتثال للخطط واللوائح التنظيمية المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك من أجل استدامة مصايد الأسماك. ولذلك، يجب أن تملك الدول وسائل كافية لتنفيذ عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، فكثيرًا ما تواجه الدول النامية، على وجه الخصوص، تحديات مختلفة ترد عناصرها الرئيسية في الملحق 1. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم إلى أكثر من 20 دولة لتعزيز نظم الرصد والمراقبة والإشراف الخاصة بها من خلال معالجة جوانب مختلفة من هذه التحديات وتطوير قدراتها المؤسسية والتشغيلية، وبالتالي تعزيز أدائها كدول علم أو دول ميناء أو دول ساحلية أو دول سوق.

14- ومن أجل معالجة المكوّنات الثلاثة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ينبغي تصميم وتنفيذ آليات وعمليات الرصد والمراقبة والإشراف تكون فعالة من حيث التكلفة ومناسبة للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل فيها مصايد الأسماك الصغيرة.[17]

[17] انظر الوثيقة COFI:FM/XXX/2024/Inf.6.

باء– متطلبات الرصد والمراقبة والإشراف ودور تدابير الإنفاذ

15- تُشكّل المكوّنات الثلاثة لعمليات **الرصد والمراقبة والإشراف** مجموعة مترابطة بشكل كامل وينبغي عدم النظر إليها على أنها قائمة بذاتها أو منفصلة عن بعضها البعض، ولكلّ مكوّن من المكونات متطلباته الخاصة.

16- وفي الحالات التي يتم فيها اكتشاف عدم الامتثال لإطار تنظيمي خاص بإدارة مصايد الأسماك من خلال عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، تُطبّق تدابير الإنفاذ لتحويل فوائد الرصد والمراقبة والإشراف إلى تدابير فعالة وقابلة للتنفيذ ضدّ الذين لا يمتثلون لمثل هذه الأطر، وبالتالي حماية خطط الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك القائمة. ومن شأن عدم الجمع بين عمليات الرصد والمراقبة والإشراف المناسبة وتدابير الإنفاذ الفعالة أن يجعل إدارة مصايد الأسماك غير قادرة على تحقيق الاستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي توفر مجموعة العناصر التالية:

17- يتطلّب ***الرصد*** (مثل جمع وقياس وتحليل المعلومات المتعلقة بالصيد، بما في ذلك المصيد وتركيبة الأنواع وجهود الصيد، والمصيد العرضي والمرتجع، ومناطق العمليات التي تمثل بيانات أولية يستخدمها المسؤولون عن إدارة مصايد الأسماك لاتخاذ قرارات الحوكمة) استخدام التكنولوجيا والموارد البشرية والعمليات والإجراءات لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصايد الأسماك والأنشطة ذات الصلة بها وتخزينها وتحليلها واستخدامها.

18- وتتطلّب **المراقبة** (أي تحديد الشروط والأحكام التي يمكن بموجبها صيد الموارد) وجود إطار تنظيمي فعال على المستويين الوطني أو الإقليمي. ويجوز لعمليات المراقبة، حيثما يكون ذلك مناسبًا، تقييد الأنشطة من خلال تنفيذ قواعد تتناول، ضمن جملة أمور، جهد الصيد، والوصول إلى المياه، ومعدات الصيد ومواسمه.

19- ويتمّ تنفيذ ***الإشراف*** (أي التحقق من أنشطة الصيد والإشراف عليها لضمان احترام الأطر والشروط التنظيمية وشروط الوصول وتدابير الإدارة) من خلال التطبيق المنظم للوسائل التقنية والبشرية للحصول على معلومات آنية أو شبه آنية بشأن الأنشطة الجارية، سواء في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو في المناطق الواقعة خارج نطاقها.

20- وتؤدي **تدابير الإنفاذ** دورًا أساسيًا حتى تتمكّن نظم الرصد والمراقبة والإشراف من تحقيق أهدافها. وهي ضرورية في حالة وجود انتهاك فعلي أو مشتبه به للتدابير أو عدم الامتثال لها، وينطوي الأمر على اتخاذ إجراءات حتمية لوقف الإجراء أو تصحيحه و/أو فرض عقوبات رادعة. وتتطلّب تدابير الإنفاذ وجود أطر تنظيمية داعمة تضع إجراءات إدارية و/أو جنائية فعّالة لتحديد الحقائق وإثبات المسؤوليات وفرض عقوبات شديدة بما فيه الكفاية لردع الانتهاكات المستقبلية.

جيم– عمليات الرصد والمراقبة والإشراف واتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن تدابير دولة الميناء والصكوك الدولية التكميلية والآليات الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

21- إنّ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2009 هو اتفاق محدد يُسهم في تعزيز عمليات الرصد والمراقبة والإشراف من خلال توفير إطار ملزم قانونيًا لتنفيذ التدابير التي تتخذها دولة الميناء والمتصلة بمصايد الأسماك. وهو ينصّ بشكل خاص على دمج التدابير التي تتخذها دولة الميناء في برامج الرقابة الأوسع الخاصة بها، والتزام السفن التي ترفع أعلامًا أجنبية والتي تسعى إلى دخول ميناء أحد أطراف الاتفاق بتقديم طلب مسبق، ومنح دول الميناء حقّ رفض دخول هذه السفن أو جعل دخولها مشروطًا بنتائج التفتيش، وتعليق استخدام الميناء في انتظار استكمال عمليات التحقيق والتفتيش. كما يُوفر الاتفاق إطارًا

لجمع المعلومات وتبادلها، بالإضافة إلى نظام منسّق لإجراءات المتابعة، وجميع العناصر التي تكمن في صلب عمليات الرصد والمراقبة والإشراف الفعالة.

دال- المواد المرجعية لعمليات الرصد والمراقبة والإشراف

22- قامت منظمة الأغذية والزراعة، سعيًا منها إلى مساعدة البلدان على وضع نظم مناسبة للرصد والمراقبة والإشراف، بوضع "*قائمة مرجعية تفصيلية لنظم الرصد والمراقبة والإشراف، فضلًا عن العمليات والإجراءات والأدوات ذات الصلة من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم*"،[18] تغطي 50 موضوعًا عبر ثمانية مجالات مواضيعية.

رابعًا- الاحتياجات في مجال تنمية القدرات لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

23- عمدت المنظمة في عام 2017، استجابة منها لدعوات لجنة مصايد الأسماك لتعزيز تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ولمعالجة طلبات الأعضاء للحصول على المساعدة في هذا المجال، إلى إصدار برنامج عالمي لتنمية القدرات من أجل دعم تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء والصكوك الدولية التكميلية. ويتماشى هذا البرنامج مع المقصدين 14-4 و14-6 من مقاصد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، ويستجيب أيضًا للجزء 6 من اتفاق تدابير دولة الميناء،[19] مع توسيع نطاقه أيضًا ليشمل غير الأطراف.

24- وقامت المنظمة، في إطار هذا البرنامج، بما يلي:

- مساعدة أكثر من 50 بلدًا في تعزيز قدراتها لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بشكل أكثر فعالية، بما يتماشى مع الصكوك الدولية الخاصة بمصايد الأسماك. ويرد في الملحق 2 موجز للمساعدة المقدمة في إطار هذا البرنامج.
- والمساهمة في العمليات العالمية والإقليمية الرامية إلى تهيئة بيئة تُفضي بدرجة أكبر إلى منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، بما في ذلك: (1) وضع خطوط توجيهية طوعية للمسافنة؛ (2) وعمل مجموعة العمل المخصّصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية؛ (3) وإنشاء شبكة تعاون بين أعضاء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (4) وإجراء دراسة بشأن تنفيذ اتفاق الامتثال؛ (5) وعقد عدد من الاجتماعات التشريعية العالمية والإقليمية المتعلقة بالاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والاجتماعات ذات الصلة؛ (6) والتواصل وزيادة الوعي بشأن فوائد تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والأدوات المكمّلة له.

---

[18] يجري إعداداها حاليًا من أجل نشرها.

[19] يتناول الجزء 6 من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم متطلبات الدول النامية لتنفيذ تدابير دولة الميناء بما يتماشى مع الاتفاق.

- ووضع وصون الأدوات والموارد العالمية التي تسهل أيضًا تنمية القدرات، بما في ذلك: (1) تطبيقات الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء للموانئ وجهات الاتصال المعينة؛ (2) والنظام العالمي لتبادل المعلومات التابع للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛ (3) والسجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين؛ (4) والبوابة العالمية لتنمية القدرات؛ (5) وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتدابير دولة الميناء (Port-Lex)؛ (6) وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة للتدريب على تنفيذ الصكوك الدولية في قطاع مصايد الأسماك؛ (7) وسلسلة من الخطوط التوجيهية الفنية بشأن مسائل مثل تقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتأثيره، ومسؤوليات كلّ من الدول الساحلية ودول العلم ودول الميناء، والتدابير ذات الصلة بالسوق.[20]

25- وتتلقى المنظمة العديد من طلبات المساعدة من أعضائها لتعزيز قدراتهم على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وفقًا للمعايير والمتطلبات الدولية. وحثت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الخامسة والثلاثين منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة تعزيز عملها الحاسم الفني والمتعلق بتنمية القدرات في مجال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال هذا البرنامج. وللاستجابة لهذه الطلبات، ورهنًا بتوفر الأموال اللازمة، يمكن أن تشمل الأنشطة المستقبلية ما يلي: (1) توسيع نطاق المساعدة على المستوى الوطني لتشمل التدابير الجديدة المتفق عليها دوليًا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمسافنة والتدابير الإقليمية ذات الصلة؛ (2) وتكثيف الدورات التدريبية في مجالات مثل القوانين الخاصة بمصايد الأسماك، وعمليات الرصد والمراقبة والإشراف والعمليات المتصلة بها، والتعاون وتبادل المعلومات بين الوكالات؛ (3) وتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات على المستويين العالمي والإقليمي؛ (4) ومساعدة الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على تنفيذ قراراتها، بما في ذلك استراتيجية بالي، وعقد اجتماعات تشريعية؛ (5) ومتابعة التوصيات الصادرة عن دورات مجموعة العمل المخصّصة المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية؛ (6) والاستجابة للأولويات والتوصيات الأخرى وفقًا للتوجيهات الصادرة عن لجنة مصايد الأسماك واجتماعات الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

[20] https://www.fao.org/port-state-measures/ar.

الملحق 1

التحديات المتعلقة بعمليات المراقبة والرصد والإشراف

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان في تنفيذ عمليات الرصد والمراقبة والإشراف بشكل فعّال القيود المالية، وضعف القدرات البشرية والمادية، والمسائل المتعلقة بالحوكمة مثل غياب أو عدم كفاية أوجه التعاون والتآزر بين الوكالات الوطنية المشاركة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فضلًا عن الافتقار إلى الإرادة السياسية.

	المجالات المواضيعية المتعلقة بعمليات المراقبة والرصد والإشراف	التحديات الرئيسية
1	وصف عام لقطاع مصايد الأسماك	عدم وجود معلومات موثوقة بشأن الصيد والأنشطة المتعلقة بالصيد.
2	عمليات الرصد والمراقبة والإشراف وإطار إنفاذ التدابير	الإرادة السياسية، والأطر المؤسسية والقانونية، وضعف الروابط في تطبيق مسؤوليات دول الميناء والعلم والدول الساحلية ودول السوق.
3	المركز المعني برصد مصايد الأسماك	عدم كفاية الموظفين وافتقارهم إلى التدريب، ونقص المهارات، وضعف الميزانية، ونقص التغطية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
4	الموارد البشرية	التدريب والكفاءات ونقص الموظفين.
5	برامج التدريب وبناء القدرات	الميزانية، ونقص المدربين ذوي الخبرة، وعدم وجود مناهج دراسية، ودعم المشاريع بشكل متقطّع وغير ثابت.
6	آليات جمع المعلومات	عدم وجود عمليات وإجراءات لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة. وعدم وجود الموارد البشرية الكافية لتحديد المتطلبات من حيث البيانات والمعلومات.
7	الموارد الخاصة بعمليات الرصد والمراقبة والإشراف	تمويل نفقات رأس المال الأولية. وعدم تخصيص اعتمادات في الميزانية لعمليات التشغيل أو الصيانة. والاستدامة الطويلة الأجل لدعم المشاريع، والمشاريع المتقطعة.
8	إجراءات التشغيل الموحدة	الافتقار إلى المعرفة الفنية لتحديد الأنشطة الخاصة بإجراءات التشغيل الموحدة، والتوحيد القياسي، والتعاون بين الوكالات، وضعف القدرات التي تؤثر على التنفيذ.

الملحق 2

برنامج منظمة الأغذية والزراعة العالمي لتنمية القدرات لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والصكوك: المساعدة المقدّمة على المستوى القطري (في يوليو/تموز 2023)

المجال	البلدان المستفيدة
تقييم الاحتياجات	47
خطط العمل الوطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه	2
الاستعراض القانوني	25
الدعم القانوني	22
التدريب القانوني	25
استعراض عمليات المراقبة والرصد والإشراف	19
تعزيز عمليات المراقبة والرصد والإشراف	22
التدريب على عمليات المراقبة والرصد والإشراف	9
التدريب على تفتيش الموانئ	7
أداء دولة العلم	7
وضع مخططات لتوثيق المصيد	5
تعزيز التنسيق بين الوكالات	13